

Distr.  
GENERAL

CCPR/C/SR.1429  
3 April 1997  
ARABIC  
Original: ENGLISH

### العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



#### اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٤٢٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الثلاثاء ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد أغيلار أوربينا  
ثم: السيد باغواتي

#### المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

الاتحاد الروسي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي عرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها أيضا على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى قسم تحرير الوثائق الرسمية وعنوانه: Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدرج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعيد نهاية الدورة.

(A) GE.95-17625

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٤ من جدول الأعمال) (تابع)

التقرير الدوري الرابع للاتحاد الروسي (تابع)  
(CCPR/C/84/Add.2 - M/CCPR/C/54/LST/RUS/4)

- ١- بناء على دعوة الرئيس، اتخذ وفد الاتحاد الروسي مكانه من جديد حول مائدة اللجنة.
- ٢- الرئيس: دعا جميع أعضاء اللجنة الذين لم يفعلوا ذلك بعد إلى أن يطرحوا على الوفد الروسي أسئلة شفوية تكميلاً للفرعين الثاني والثالث من قائمة البنود الواجب تناولها (M/CCPR/C/54/LST/RUS/3).
- ٣- السيدة شانيه: قالت إنها تود الحصول على معلومات تكميلية فيما يتعلق بالعدد الهائل من الشكاوى ٦٠ ٠٠٠ حسب تقرير صادر في ١٩٩٣ للجنة الرئاسية لحقوق الإنسان - التي يقال إنها قدمت ضد مدة الحبس المؤقت. فهل نظر في كل هذه الشكاوى وكم عدد الشكاوى التي انتهت إلى نتيجة؟
- ٤- ثم ذكرت السيدة شانيه التقرير (E/CN.4/1995/34/Add.1) المقدم من المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، السيد رودلي، وهو التقرير الذي أشار إليه أيضا الوفد الروسي خلال جلسة سابقة. وقال السيد رودلي إنه قابل بصفة خاصة في السجن، ماتروسكايا تيشينا التي كانت محبوسة منذ سبع سنوات حبسا مؤقتا. ومن الواضح أن مثل هذا الوضع لا يتفق مع نص الفقرة ٣ من المادة ٩ للعهد، وتود السيدة شانيه أن تعرف التدابير التي تنوي السلطات اتخاذها لوضع حد لمثل هذه التجاوزات.
- ٥- وفيما يتعلق بنص الفقرة ٤ من المادة ٩ للعهد، قال السيد فالنتين كوفاليف إن الإصلاح الحالي للإجراءات الجنائية يهدف بصفة خاصة إلى الحد من مدة الحبس على ذمة التحقيق. وسينطبق هذا الإصلاح أيضا على المرسوم الرئاسي رقم ١٢٢٦ المتعلق بتدابير مكافحة الجريمة المنظمة التي تحدد بمدة ٣٠ يوما المدة القصوى للحبس على ذمة التحقيق؟ وأشارت السيدة شانيه إلى أن مثل هذه المدة مفرطة الطول جدا.
- ٦- وتبين قراءة تقرير السيد رودلي (E/CN.4/1995/34/Add.1) أن العقبة الرئيسية، فيما يتعلق بوضع حد لسوء المعاملة في مراكز الاعتقال والحبس على ذمة التحقيق، هي الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن مثل هذه الأفعال. وأكد السيد كوفاليف أن سوء المعاملة والتعذيب يستحقان عقوبات جنائية. ويرى السيد رودلي من جانبه أن هذه العقوبات غير فعالة فكيف تنوي السلطات الروسية حل هذه المشكلة؟ وتحدث السيد رودلي عن

حالة لا تطاق في سجون الاتحاد الروسي، ولا سيما بسبب اكتظاظ السجون وانعدام النظافة الصحية تماما، وأضاف أنه تلزم "مواهب دانتى الشعرية أو مواهب بوش الفنية لوصف الأحوال الجهنمية التي وجدها كما ينبغي" (الفقرة ٧١). ويبدو أن عددا مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ مسجون يُتركون لأنفسهم على هذا النحو دون أي شيء يشغلهم. ويمكن أن يتمثل أحد الحلول في إصدار أحكام على نحو

أكثر تواترا غير عقوبات السجن، وخصوصا في حالة صغار الجانحين. ومن المعروف أن السجن لا يشكل وسيلة لاصلاح هؤلاء الجانحين بل هو بعيد كل البعد عن ذلك، وعندما يخرجون من السجن، يصبحون بلا مأوى أو يصبحون مجرمين كبار. وتود السيدة شانيه الاستماع إلى الوفد الروسي بشأن كل هذه المسائل.

٧- وفيما يتعلق بحرية التنقل، كانت السيدة شانيه قد طرحت سؤالاً في اطار الفرع الأول من قائمة البنود الواجب تناولها (M/CCPR/C/54/LIST/RUS/3) ولكنها كررت سؤالها، لعدم تلقيها ردا مرضيا، في اطار الفرعين الثاني والثالث. وعلى نحو أكثر تحديدا، أشار الوفد الروسي إلى أن نظام جواز السفر الداخلي قد ألغي، ولكن هل الأمر كذلك بالنسبة لنظام البروبيسكا "propiska" (اذن الاقامة الذي يسمح بالحصول على بعض الحقوق)؟

٨- وفيما يتعلق بمشروع القانون المتعلق بأسرار الدولة الذي يبدو أن برلمان الدولة أقره لدى القراءة الأولى، فإن ما تهمه السيدة شانيه على حد اعتقادها هو أن هذا النص يسمح بمنع خروج المواطنين الذين لديهم مثل هذه المعلومات السرية من الأراضي الروسية. وهي تريد أن تعرف ما إذا كان مفهوم سر الدولة توسع أو ضاق بالنسبة للتشريعات السابقة. وعلاوة على ذلك، ما هو التعريف الدقيق "لشخص لديه سر من أسرار الدولة"؟ وما هي السلطة المؤهلة لرفض اصدار جواز سفر وفقا للنصوص المتعلقة بأسرار الدولة؟

٩- السيد كريتمير: قال إنه، شأنه شأن السيدة شانيه، قلق بسبب أحوال الحبس في الاتحاد الروسي. غير أنه يحيي صراحة التقرير الدوري (CCPR/C/84/Add.2) فيما يتعلق بخطورة الوضع في عدد كبير جدا من المؤسسات العقابية. هذا ولا يمكن أن تبرر الأسباب الاقتصادية التي تذرع بها الوفد الروسي لتفسير هذا الوضع عدم اتخاذ تدابير رامية إلى ضمان احترام الحقوق الأساسية للأشخاص المحبوسين، وفقا لنصوص العهد. ويبدو، من ناحية أخرى، أن الأحوال الأسوأ توجد في مراكز الحبس قبل المحاكمة. وشدد السيد كريتمير على واجب احترام نص المادة ١٠ من العهد بوجه خاص. ويتخذ هذا الواجب طابعا ضروريا خصوصا عندما يتعلق الأمر بالحبس المؤقت. ويود السيد كريتمير معرفة ما إذا كانت السلطات الروسية فكرت في اتخاذ تدابير جذرية لتقليل عدد الأشخاص المحبوسين قبل المحاكمة ومدة هذا النوع من الحبس في وقت واحد. واسترعى الانتباه أيضا إلى أنه يبدو أن الحبس يفرض في حالة الجرائم الصغيرة جدا، مثل سرقة ثلاث موزات، وهو أمر من الواضح أنه لا يمكن قبوله بالنسبة للعهد.

١٠- ثم ذكر السيد كريتمير مسألة عولجت في التقرير الدوري السابق (CCPR/C/52/Add.2)، وهي مسألة حجز الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية أو من يفترض أنهم كذلك. وتذكر في الفقرة ٩٣ من التقرير المذكور ترتيبات تتعلق بالأحوال التي يخضع فيها هؤلاء الأشخاص لعلاج طبي عقلي. ويود السيد كريتمير أن يعرف ما إذا كانت النصوص التي تنظم الحجز في مؤسسة للأمراض العقلية قد عدلت منذ وضع الوثيقة CCPR/C/52/Add.2. وبوجه خاص، علما بأن بعض الأشخاص حجزوا في عهد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، هل تأكدت السلطات الجديدة من أن جميع الأشخاص المودعين في مؤسسة للأمراض العقلية يوجدون فيها لأسباب مشروعة، وهي أنهم سيشكلون خطرا على المجتمع لو أخلوا سبيلهم؟

١١- السيد أندو: قال إنه يود أولا إكمال السؤال المطروح في الفقرة الفرعية (هـ) من الفرع الثاني للقائمة (M/CCPR/C/54/LST/RUS/3). وإن ما يفهمه على حد اعتقاده هو أن الخطر الذي تنطوي عليه المنشآت النووية في روسيا ينجم جزئيا عن الصعوبات الاقتصادية الذي يضطر لمواجهتها الموظفون المسؤولون عن

هذه المنشآت. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن بعض الموظفين يبيعون موادا ومعدات نووية مسروقة في مكان عملهم، وهو أمر يشكل بالتأكيد انتهاكا للتشريعات الروسية في هذا الميدان. ويعتقد السيد أندو أنه يجب على السلطات أن تفكر في تدابير ترمي إلى تحسين الحالة الاقتصادية لموظفي المنشآت النووية، وهو ما قد يحل المشكلة جزئيا. وعلى كل حال، فهو يود الحصول على معلومات تكميلية من الوفد الروسي عن هذا الموضوع.

١٢- وفيما يتعلق بوسائط الاعلام، إن ما يفهمه السيد أندو على حد اعتقاده هو أن قانون ١٩٩١ يجعل هذه الوسائط مسؤولة في حالة انتهاك لحقوق الإنسان، ولا سيما إذا كان مضمون معلومات منشورة يسبب ضررا للمواطنين. ويتساءل السيد أندو عما يجب فهمه من كلمة "ضرر". فهل هناك سوابق أحكام في هذا الميدان، وهل وضعت معايير دقيقة؟

١٣- السيد بورغنثال: قال إنه قلق هو أيضا بشأن الأحوال التي يحدث فيها الحبس قبل المحاكمة. وهو يلاحظ، لدى قراءة التقرير الدوري الرابع (CCPR/C/84/Add.2)، أنه يستمر حبس من ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص دون محاكمتهم وفي ظروف اعتبرها السيد رودلي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان خطيرة بدرجة كافية لكي تستلزم اتخاذ تدابير عاجلة من جانب السلطات المختصة. ويود السيد بورغنثال معرفة مدة استجابة الحكومة الروسية للتوصيات الواردة في تقرير السيد رودلي (E/CN.4/1995/34/Add.1)، ولا سيما التوصيات التي تساعد على إطلاق سراح المجرمين الذين ارتكبوا جريمة للمرة الأولى، والافراج بكفالة الخ. ومن الواضح أن الاتحاد الروسي يواجه هنا حالة عاجلة، وينبغي أن تتخذ دون تأخير تدابير مناسبة.

١٤- ويود السيد بورغنثال أن يعرف أيضا ما إذا كانت السلطات اتخذت أو تعتزم اتخاذ تدابير لتدريب موظفي السجون تهدف إلى اطلاعهم على التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية التي اتخذها الاتحاد الروسي. وليس هناك أي شك في أن هذه التدابير سوف تسهم في تحسين معاملة المحبوسين. ولاحظ السيد بورغنثال فضلا عن ذلك أن بعض الأشخاص يفضلون أن يحكم عليهم وأن يرسلوا إلى إصلاحيات على البقاء في مركز للحبس المؤقت حيث تكون الأحوال، على عكس، ما يعتقد، أردأ بكثير.

١٥- وفيما يتعلق بالشيشان، إن ما يفهمه السيد بورغنثال هو أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم يمكنها دخول المعسكر اعتقال واحد. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يمكن للجنة دخول مجموع هذه المعسكرات؟ فإن ذلك يمكن أن يطمئن في آن واحد الحكومة الروسية التي هي طرف في العهد، والمجتمع الدولي بشأن احترام حقوق الإنسان في الشيشان.

١٦- وأخيرا إن ما يفهمه السيد بورغنثال على حد اعتقاده هو أنه تم اقرار مشروع القانون المتعلق بالاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية. وهو يريد أن يعرف الاجراء الذي يسمح باكتساب مركز المستنكف ضميريا. وأشار السيد فالنتين كوفاليف إلى أن المستنكفين ضميريا يؤدون خدمة بديلة مدتها ١٨ شهرا. فهل هي أطول من مدة الخدمة العسكرية؟ فإذا كانت الحال كذلك، هل يجب فهم أن المستنكفين ضميريا يعاقبون على هذا النحو؟ وبصورة عامة، ما هي النصوص القانونية المحددة التي تنظم الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية في روسيا؟

١٧- السيد الشافعي: قال إنه يفهم على حد اعتقاده أنه يوجد مكتب رئاسي يتناول الشكاوى المقدمة من أفراد أو هيئات يعتقدون بأن حقوقهم الأساسية قد انتهكت. وتمثل هذه الهيئة نوعاً من وسيلة انتصاف أخيرة للشاكين. ويود السيد الشافعي معرفة الأسس القانونية لهذه المؤسسة ووظائفها بالضبط. فهل نشرت تقارير؟ وهل هي مستمرة في عملها في الوقت الحالي؟

١٨- وقال السيد الشافعي إنه ينضم إلى السيد بورغنثال في طلبه المتعلق بحق لجنة الصليب الأحمر الدولية في الذهاب إلى معسكرات الشيشان. ومن ناحية أخرى، يبدو، وفقاً لبيان صحفي نشرته البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أن دعوى تتعلق بالشيشان رفعت أمام المحكمة الدستورية. ويود السيد الشافعي الحصول على معلومات أوفر في هذا الشأن.

١٩- السيد بان: قال إنه يؤيد تماماً تأكيد السيد كوفاليف الذي يفيد بأن النظام المتعلق بإجراءات القاء القبض على الأشخاص وحبسهم التي يأمر بها المدعي العام أو مدعين آخرين لا يتفق مع نص المادة ٩ من العهد، لأنه يعتبر أن المدعي ليس سلطة مؤهلة بحكم القانون لممارسة وظائف قضائية بمعنى نص الفقرة ٣ من المادة المذكورة. وبصورة عامة، أوصى السيد بان السلطات الروسية بالتعجيل بإقرار تشريعات جديدة تتعلق بالإجراءات الجنائية، بالنظر أيضاً إلى أن من المحتمل جداً أن تعرض على اللجنة بلاغات صادرة عن أفراد.

٢٠- وأشار السيد كوفاليف إلى أن السلطات الروسية تعتزم، وفقاً للنظام الانكلوساكسوني، أن تأخذ في الاعتبار عدداً معيناً من العوامل، وبخاصة البعد الجغرافي، في تنظيم مهل عرض أحد المشتبهين فيهم على قاض. ودعا السيد بان السلطات الروسية إلى التخلي عن فكرتها، لأنه لا يمكن إخضاع القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان لاعتبارات جغرافية أو غيرها من هذا القبيل. وذكر بالاضافة إلى ذلك بأنه يجب، بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٩، إحالة أي شخص مقبوض عليه أو محبوس بتهمة مخالفة جنائية إلى قاض خلال أقصر مدة ممكنة.

٢١- وفيما يتعلق بمسألة النيابة العامة، يرى السيد بان أنها تجمع في الاتحاد الروسي بين سلطات يصعب توافقها. فهي تمثل بالفعل الاتهام أمام المحاكم، وبعبارة أخرى أمام السلطات القضائية، ولكن لديها أيضاً سلطات واسعة على المستوى الإداري. ومن الواضح أن النيابة الروسية تمارس اختصاصات تتبع المحاكم في دول أخرى. وبغية إزالة ما يبدو له مصدراً للصعوبات، اقترح السيد بان ليس زيادة توسيع نطاق اختصاص النيابة العامة ولكن تعزيز الولاية القضائية الإدارية.

٢٢- وفيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ للدستور (حماية المواطنين من أنواع التدخل في مراسلاتهم، ومكالماتهم الهاتفية، إلخ)، ذكر السيد بان بأن التنصت الهاتفي وغيره من الممارسات الخفية كانت أموراً عادية في ظل نظام الحكم السابق. فهل ترى السلطات الروسية أن ورود نص عام في الدستور يشكل أداة كافية لإنهاء هذا النوع من الممارسات؟ وألح السيد بان على ضرورة وضع قواعد قانونية دقيقة في هذا الميدان.



## ٢٣- السيد باغواتي تولى الرئاسة.

٢٤- السيدة ايفات أعلنت أنها قلقة بشدة بسبب أحوال الحبس في السجون التي تسمى SIZO (مؤسسات الحبس قبل المحاكمة). وفي هذه المؤسسات المكتظة وغير الصحية، يبدو أن المحبوسين يضطرون أحياناً، بسبب ضيق المكان، للوقوف طوال ساعات، وعلاوة على ذلك، فإن النظافة الصحية بالغة السوء ويعاني المحبوسون من عدة أمراض طفيلية ومعدية منها السل. وفوق ذلك، تتمثل إحدى العقوبات المنزلة بالمحبوسين في حرمانهم من الطعام. وفيما يتعلق بالنظام المطبق على المحكوم عليهم بالاعدام، يقال إنه أفضح: وبصفة خاصة، يقال إنه ليس لهم الحق في الزيارات ولا في المراسلات. وذكرت السيدة ايفات حالة ١١ محبوساً يقال إنهم توفوا في الأسبوع الماضي في نوفوكوزنتسك، في سيبيريا، بسبب أحوال الحبس البالغة السوء. وتفيد بعض المعلومات بأنه لا يتاح الاطلاع على النصوص التي تنظم سير عمل مؤسسات الحبس قبل المحاكمة لا للمحبوسين ولا للجمهور. وتود السيدة ايفات معرفة السلطة المؤهلة لوضع النصوص التي تنظم أحوال الحبس في هذه المؤسسات وعلى أساس أي أسس قانونية. وهل أعلن عن هذه النصوص؟ وإذا كانت الحال كذلك، هل أعلن عنها في إطار النظام المذكور في الفقرة ٢٢٩ من التقرير الدوري الرابع (CCPR/C/84/Add.2)، أو أنها تتبع أسرار الدولة. وهل يعلم المحبوسون القواعد والقرارات المنطبقة عليهم؟ وهل تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تطلع عليها؟ وأخيراً، هل يستخدم الحرمان من الطعام فعلاً كعقاب؟

٢٥- وفي تقرير السيد رودلي (E/CN.4/1995/34/Add.1)، كان قد رأى أن نقص الموارد المادية والمالية لا يمكن أن يعفي السلطات الروسية من واجب أن تتخذ تدابير دون تأخير لإنهاء الحالة السائدة في مراكز الاعتقال. وتود السيدة ايفات معرفة التدابير التي اتخذتها السلطات إثر توصيات السيد رودلي. وأكدت أن أحد التدابير الممكنة لا يتمثل فقط في إطلاق سراح عدد كبير من الأشخاص المحبوسين حالياً ولكن أيضاً في استخدام إجراءات مثل الإفراج بكفالة على نحو أكثر فعالية. وإذا كان يجب تعديل التشريعات الروسية النافذة لتحسين حالة المحبوسين، ينبغي أن تقوم السلطات بتعديلها في أقرب وقت.

٢٦- وفيما يتعلق بمسألة أسرار الدولة المذكورة بصفة خاصة في الفقرة ٤ من المادة ٢٩ للدستور، تود السيدة ايفات معرفة ما إذا كان القانون الاتحادي المشار إليه في هذا النص تم إقراره فعلاً. وفضلاً عن ذلك، هل يمكن الاعتراض على شرعية رفض إصدار جواز سفر أمام إحدى المحاكم؟ وهل تستطيع محكمة أن تقرر أن أحد الأنشطة التي يضطلع بها مواطن يشكل خطراً حقيقياً على الأمن القومي؟ وبشكل عام، يبدو أن كل هذه النقاط تثير أسئلة فيما يتعلق بتنفيذ مواد العهد ١٢ و ١٤ و ١٩.

٢٧- السيد برونو سيللي: لاحظ أن معظم الأسئلة التي كان يريد أن يطرحها على الوفد الروسي سبقه إلى طرحها أعضاء آخرون في اللجنة. ولذلك سوف يقتصر على أن يطرح أسئلة تتعلق بتنفيذ المادة ٧ من العهد في الاتحاد الروسي. هل يشكل التعذيب جريمة في التشريعات الروسية؟ وفي حالة الإيجاب، ما هي العقوبات التي يتعرض لها مرتكبوا أفعال تعذيب؟ وهل توجد إحصاءات عن عدد حالات التعذيب وسوء المعاملة؟ وهل تأخذ

المحاكم بالاعترافات التي يحصل عليها تحت التعذيب؟ وأشار السيد بروني سيلبي في هذا الصدد إلى الفقرتين ١٥٦ و١٦٧ من التقرير الدوري (CCPR/C/84/Add.2) اللتين تذكر فيهما أحوال الحبس (الفقرة ١٥٦) وسوء المعاملة التي يقال إنها طبقت ٢٣ مرة في إصلاحيات لاعادة الادماج بواسطة العمل (الفقرة ١٦٧). وهل بدأت تحقيقات في هذا الموضوع؟ وقال السيد بروني سيلبي إنه سيكون شاكرًا للوفد الروسي لو تفضل بتقديم ايضاحات عن هذه النقاط.

٢٨- السيد كلاين: تساءل عن تنفيذ المادتين ١٢ و١٨ من العهد في الاتحاد الروسي. وفي هذا الشأن، استرعى الانتباه إلى أنه يجوز، بموجب الفقرة ٣ من المادة ٥٥ للدستور الروسي، تقييد ممارسة الحقوق الأساسية والحريات المدنية بقوانين اتحادية. وهو يود أن يعرف ما إذا كان هذا النص الدستوري يطبق وفي أي الحالات. وأن ما يفهمه من ناحية أخرى على حد اعتقاده هو أن السلطات الإقليمية، في موسكو وسان بيترسبورغ على وجه الخصوص، اتخذت ترتيبات تقييد ممارسة الحقوق والحريات المنصوص عليها في العهد. ويشير نظام "البروبيسكا" أيضاً أسئلة فيما يتعلق بالمادة ١٢ من العهد، ويود السيد كلاين معرفة ما إذا كان هذا النظام ما يزال سارياً. وتبين قراءة التقرير الدوري (CCPR/C/84/Add.2) أن الحكومة تشكك هي أيضاً في شرعية مجموعة من النصوص القانونية، ولكن لا يبدو أن أي تدبير محدد اتخذ مع ذلك لتصحيح الوضع. وأعرب السيد كلاين عن دهشته خصوصاً أنه لم يتخذ أي إجراء قانوني فيما يبدو ضد القوانين الإقليمية التي تقييد ممارسة الحقوق الأساسية والحريات المدنية، وبخاصة لأن نصوص قانون ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بشأن الإجراءات القانونية ضد الأفعال والقرارات التي تنال من الحقوق والحريات المدنية، يمكن بالتأكيد أن يستند إليها في هذا النوع من الحالات. وأضاف السيد كلاين أنه قلق أيضاً بسبب القيود القانونية المتعلقة بالحق في مغادرة البلد. وبشكل عام، فهو يتساءل عما إذا كان عدد كبير من نصوص التشريعات الروسية التي تحد من حقوق المواطنين تتماشى مع نصوص العهد. وعلى وجه الخصوص، أشار السيد كوفاليف إلى أنه يجوز إخضاع الحق في مغادرة البلد لقيود في حالة الصبيان من الشباب الذين لم يؤدوا بعد الخدمة العسكرية. ويصعب على السيد كلاين فهم السبب الذي يجعل هؤلاء الشبان لا يستطيعون السفر إلى الخارج. وهو يود الحصول على ايضاحات عن هذه المسألة.

٢٩- وفيما يتعلق بالقانون المتعلق بأسرار الدولة، فإن نطاق هذا القانون يبدو واسعاً بصفة خاصة ومنافياً لنص المادة ١٢ من العهد، الذي لا يشار فيه إلى أسرار الدولة ولكن إلى الأمن القومي. ويرى السيد كلاين أن كل شخص يجوز سراً للدولة لا يعرض بالضرورة الأمن القومي للخطر بسفره إلى الخارج.

٣٠- وفيما يتعلق بحرية الدين، تنص الفقرة ٢١٣ من التقرير الدوري (CCPR/C/84/Add.2)، على أن بعض الترتيبات المؤقتة تأكدت بغية نقل التراث الديني للمملوك للاتحاد إلى الرابطات الدينية. وعلاوة على ذلك، يفاد في التقرير بأن "أكثر من ٣٠٠ بناءً ديني نقلت ملكيتها إلى عدة رابطات دينية". ويود السيد كلاين معرفة ما إذا كان من المقرر اتخاذ ترتيبات نهائية في هذا الميدان؛ وفضلاً عن ذلك، أشار إلى أن رقم ٣٠٠ بناءً التي يقال إنه نقلت ملكيتها إلى رابطات دينية ليس رقماً مرتفعاً جداً نظراً في آن واحد لاتساع البلد ولأن الأملاك التي صودرت للكنيسة في عهد نظام الحكم الشيوعي كثيرة بالتأكيد. وأخيراً، يبدو أن الكنائس والرابطات الدينية

تخضع لإجراء خاص بالتسجيل. فهل يتعلق الأمر بإجراء إجباري؟ وفي حالة الإيجاب، ما هي النتائج القانونية لرفض الخضوع لهذا الإجراء؟ وهل يصيب رابطة دينية لا تسجل نفسها ضرر، وإذا كانت الحال كذلك، في أي المجالات يصيبها هذا الضرر؟

٣١- السيد برادو فاييخو: أعلن أنه مقتنع بأن التشريعات تحسنت بوضوح وبأن الاتجاه هو بلا جدال نحو احترام فعلي بدرجة أكبر لحقوق الإنسان. وعندما تعود الذاكرة إلى النظر في التقارير التي كان يقدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، لا يمكن الشك في هذا التقدم. غير أنه يبدو أن الممارسات، فيما يتعلق بها، لم تتغير كثيراً وأن الاتحاد الروسي مستمر في العمل بنفس الأشخاص ونفس الأنظمة، فالتقارير الصادرة عن منظمات غير حكومية وغيرها من المصادر لا تزال تندد بالممارسة المعممة للتعذيب في المؤسسات العقابية وبمدة الحبس على ذمة التحقيق المفرطة الطول. وبالتالي يود السيد برادو فاييخو معرفة ما تنوي السلطات القيام به وما تستطيع القيام به لكي يتغير الوضع حقاً في الواقع، ولكي يلاحظ المواطنون تحسناً حقيقياً في الحياة اليومية.

٣٢- السيد كوفاليف (الاتحاد الروسي): شكر أعضاء اللجنة على ملاحظاتهم المفيدة جداً. وقال إنه سيبدل ما في وسعه للرد على الأسئلة بمساعدة أعضاء الوفد الآخرين، كل حسب اختصاصه.

٣٣- السيدة تشرنيكوف (الاتحاد الروسي): رد على الأسئلة المتعلقة بعقوبة الاعدام. والواقع هو أن حكومة الاتحاد وسلطات الولايات التي تؤلفه ترى أنه يجب الإبقاء على عقوبة الاعدام في الوقت الحاضر. وينص قانون العقوبات على عشر جرائم تستحق هذه العقوبة، ولكن الأشخاص المدانين بالقتل العمد مع سبق الإصرار وبأعمال عنف تسببت في إصابات بدنية خطيرة هم وحدهم الذين يجوز الحكم عليهم بعقوبة الاعدام من الناحية العملية. وبشكل عام، لا يصدر حكم بعقوبة الاعدام في الحالات الأخرى، ولا يبقى عليها إلا لقيمتها الرادعة. ومن المقرر تخفيض عدد الجرائم التي تستحق هذه العقوبة إلى ثلاث جرائم: الإرهاب، وإبادة الأجناس والقتل العمد مع سبق الإصرار وظروف مشددة. وإذا كان صحيحاً أنه صدرت من ١٥٠ إلى ١٦٠ حكماً بالاعدام منذ ١٩٩٣، فإن رقم حالات تنفيذ الاعدام بعيد تماماً عن أن يكون بهذا الارتفاع لأن ٣ من المحكوم عليهم اعدموا في ١٩٩٣ و ١٣ في ١٩٩٤.

٣٤- وفيما يتعلق بالفترة التي تنقضي قبل أن يتخذ قرار بتخفيف العقوبة أو منح العفو، من المستحب طبعاً تقصيرها، ولكن من الضروري أيضاً تبادي أي احتمال للخطأ القضائي وهو ما يفسر مدة الأشهر الثلاثة أو الأربعة التي يجب أن ينتظرها المحكوم عليهم في كثير من الأحيان.

٣٥- وأعلن أحد أعضاء اللجنة أنه قلق بشأن عدد الانتحارات التي تقع في القوات المسلحة الروسية، وهو للأسف حقيقة وإن كان هناك اتجاه إلى الانخفاض الواضح من المرجح أن يكون قد حدث إثر التدابير القوية التي اتخذت لتحسين حالة العسكريين. والمشكلة ذات طبيعة معنوية ونفسية وليست ذات طبيعة تشريعية.

٣٦- وفيما يتعلق بالشرطة، يجب أن يلاحظ جيداً أن أغلبية عناصرها تحترم النظام والانضباط، وأنها تطبق كل القواعد العسكرية والمدنية عندما يدافعون عن أمن المواطنين. ويرتكب في كل عام مليوناً جريمة، وفي ٦٠ في المائة من الحالات، يكتشف المسؤول عن الجريمة بفضل الشرطة. وكل عنصر من عناصر الشرطة يرتكب جريمة استغلال السلطة - وتوجد تجاوزات مثلما يحدث في كل أنحاء العالم - يعاقب ويقال من وظيفته. والحالات التي يجوز فيها لعناصر قوات النظام استعمال سلاح ناري منصوص عليها في القانون كما ينبغي، ويمكن أن يقال إنه بشكل عام، تحترم المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن اللجوء إلى القوة واستخدام الأسلحة النارية من جانب المسؤولين عن تنفيذ القوانين. ولا يمكن نكران أن البعض يستخدم الأسلحة النارية استخداماً غير قانوني، ومكنت عمليات الرقابة المستمرة التي تمت من ملاحظة ست حالات لسوء استخدام الأسلحة النارية منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ويجوز لأي مواطن يرى أنه ضحية لاستغلال السلطة من جانب أحد رجال الشرطة أن يقدم شكوى إلى السلطة القضائية.

٣٧- السيدة زافادسكايا (الاتحاد الروسي): ردت على الأسئلة المتعلقة بالقانون المدني. فقالت إنه يجوز لأي شخص أن يلجأ إلى المحاكم المدنية ليحصل على إعادة حقوقه إليه. ولا يستبعد أي نص من نصوص قانون الإجراءات المدنية أي شخص كان من الاستفادة من هذا الحق، ومبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون وأمام المحاكم مكفول في القانون المدني والجنائي معاً. ونظراً لأن الاتحاد الروسي، كما سبقت الإشارة إليه، دولة متعددة الجنسيات، فإن أحد المبادئ الأساسية لاقامة العدل هو إمكانية استخدام الشخص لغته الخاصة به. ويتحدث القضاة بالروسية ولكن تؤمن دائماً خدمات مترجم شفوي. وفيما يتعلق بالطعون، يوجد طلب تعديل الحكم، والطعن بالنقض في حالة وجود عيب شكلي.

٣٨- وفيما يتعلق بوضع المرأة، هناك ما يدعو إلى توضيح أن في عام ١٩٩٤ كانت ٣٤ مليون امرأة يعملن في الزراعة أي نصف الأيدي العاملة في هذا القطاع. وأيضاً في ١٩٩٤، كان عدد النساء العاطلات يبلغ حوالي ٥٦٧ امرأة، أي ٧٧,٩ في المائة من مجموع العاطلين. والاتجاه حوالي زيادة بطالة النساء، وهي حالة مؤسفة جداً موضع اهتمام خاص على المستوى الوطني، بما في ذلك طبعاً من جانب المنظمات النسائية. ويجب أن يلاحظ جيداً أن الأمر يتعلق ببطالة هيكلية وأن النساء هن المتأثرات بشكل رئيسي، وبخاصة في مهن الصحة والتعليم والمحاسبة التي تكون نسبة اليد العاملة فيها ٧٠ في المائة من النساء. والمساواة في الأجور ليست مؤمنة ويوجد أيضاً تمييز في نواح أخرى متفاوتة الخطورة حسب القطاعات. وتجتهد المنظمات غير الحكومية والدولة، اللتان تدركان المشكلة، لايجاد الوسائل لتصحيح ذلك. وأعمال العنف ضد النساء، ولا سيما داخل الأسر، هي أيضاً مشكلة حادة، لا تخفى في البلد بل على العكس كثيراً ما يندد بها في الصحف. وأنشئت خطوط هاتفية لتقديم مساعدة نفسية وإدارية إلى النساء وضحايا أعمال العنف، وهناك مراكز استقبال للنساء المعتدى عليهن بالضرب تأوي الضحايا سواء بمفردهن أو برفقة أطفالهن طوال بضعة شهور.

٣٩- السيدة كوفاليف (الاتحاد الروسي): أكدت الرقم البالغ ٦٠ ٠٠٠ شكوى المقدمة من المحبوسين الذين ينددون بمدة الحبس قبل المحاكمة، وهو رقم ذكره أحد أعضاء اللجنة. ولا يزال الاتجاه دون تغيير وتحاول

سلطات الاتحاد الروسي تحسين الوضع في السجون بتنفيذ عدة خطط وتدابير سوف تترتب على قانون الإجراءات الجنائية الجديد الذي يجري وضعه. وسوف تؤخذ ملاحظات اللجنة في الاعتبار عندما ينظر مكتب المدعي والبرلمان في مسألة أحوال الحبس في إطار إقرار قانون العقوبات الجديد الذي تم إقراره في قراءة أولى. وسوف تكون مدة الحبس على ذمة التحقيق أيضاً موضعاً لاعادة النظر نظراً لأن الأمر يتعلق بمرسوم رئاسي ولأن رئيس الاتحاد أعلن أن مراسيمه تهدف إلى سد ثغرات أثناء فترة الانتقال وسوف يبطل مفعولها بمجرد صدور قوانين جديدة. ومن المؤكد أن مدة الحبس على ذمة التحقيق والحبس قبل المحاكمة كثيراً ما تكون مفرطة الطول. والتوصية الرامية إلى الافراج دون إجراءات عن الشخص الذي قضى وقتاً تجاوز الحد في الحبس المؤقت تحققت تقريباً في الاتحاد الروسي، نظراً لأن نظاماً للافراج بكفالة وضع مؤخراً وأنشئ جهاز مكلف بالنظر في إمكانيات تخفيف العقوبات التي تحرم من الحرية بعقوبات أخرى، وعلى سبيل المثال حظر مغادرة البلد. ومن المفروض أن يحسن هذان الإجراءان الوضع بدرجة ملموسة.

٤٠- واللجوء على نطاق أوسع إلى عقوبات أخرى غير السجن هو فعلاً حل مستحب يتفق مع سياسة السلطات في المجال العقابي ويطبق على نحو متزايد في الواقع وفي قانون العقوبات الجديد، ينص على عقوبات بديلة يمكن أن تتعلق بنسبة ٦٠ في المائة من الجرائم.

٤١- السيدة زافادسكايا (الاتحاد الروسي): ذكرت مسألة الأشخاص الذين في حيازتهم أسرار للدولة. وقانون ٢١ تموز/يوليه المتعلق بأسرار الدولة ينص في مادته ٥ على الأسباب التي تجيز اعتبار أن شخصاً يحوز أسراراً من هذا النوع وأيضاً كل الوقائع التي لا يمكن أن تشكل أسراراً للدولة. ويجوز لأي شخص ترفض له تأشيرة خروج بسبب أن في حيازته سراً للدولة أن يرفع شكوى أمام المحاكم. ومن الصحيح، كما قال أحد أعضاء اللجنة، إنه يمكن أن يكون شخصاً قد اطلع، في إطار مهام رسمية، على أسرار للدولة، دون أن يمثل لهذا السبب خطراً ودون أن يجب منعه من الخروج. وقالت السيدة زافادسكايا إنها لا تعلم، ما إذا كانت قد حدثت حالة لرفض جواز سفر لهذا السبب، ولكنها لا تستبعد ذلك وسوف تقوم بما هو ضروري من التحقق. وعلى أي حال، توجد لجنة حكومية مكلفة خصيصاً للنظر في القضايا المتصلة بحالات حظر الخروج من الأراضي في حالة الأشخاص الذين في حيازتهم أسرار للدولة، وهي لجنة كثيراً ما تعرض عليها شكاوى من رفض إصدار جواز سفر لنفس السبب. وفيما يتعلق بمدة الانتظار قبل إمكان مغادرة الأراضي، يجب توضيح أنه عرض على البرلمان مشروع قانون سينظم شروط الخروج. وبما أن كل هذه المسائل مرتبطة، يرجح أن إقرار هذا القانون الثاني نهائياً سيستتبع إعادة نظر في القانون المتعلق بأسرار الدولة ذاته.

٤٢- السيد كوفاليف (الاتحاد الروسي): رد على أحد أعضاء اللجنة الذي أبدى قلقاً بشأن الأشخاص المحتجزين في مستشفيات الأمراض العقلية. وقال إنه يجب العلم بأن كل فرد تظهر عليه أعراض مرض عقلي خطر على المجتمع يجرى عليه كشف طبي متخصص في إطار إجراء خاص يهدف أيضاً إلى حماية حقوقه. ولا يجوز أن يعالج أي شخص مصاب بمرض عقلي علاجاً طبياً دون قرار قضائي، ولا تحتل هذه القاعدة أية مخالفة. وفيما يتعلق بالأشخاص الذين أودعوا مستشفى للأمراض العقلية في عهد الحكم الشيوعي، قامت

السلطات بتحقيق عام تم بعده الافراج عن عدد معين من الأشخاص الذين احتجزوا احتجاجاً تعسفياً. وفي الوقت الحالي، تجري عمليات تفتيش بناء على بلاغ محدد. وليس هناك ما يدل على أن عقبات وجدت وعلى أن أي شخص حاول عرقلة سير عمليات التحقيق هذه.

٤٣- وفيما يتعلق بالأمن النووي، من المؤكد أنه لا يمكن أن تبرر أي صعوبة اقتصادية أو مالية الطابع أقل تهاون في الأمن في المنشآت المقصودة. وتحاول السلطات، في حدود مواردها المحدودة، تعزيز الأمن، ويجب معرفة أنه في حين أن في بعض القطاعات لم تدفع أجور العاملين منذ شهور أحياناً، فإن العاملين في المنشآت النووية لم يوقف أبداً صرف أجورهم لهم. وهذا أقل ما يمكن أن تفعله السلطات من الناحية الاقتصادية، ولكن تتخذ أيضاً تدابير محددة أخرى تتبع مثلاً وزارة الداخلية ودوائر تقنية خاصة، ولا سيما لجعل المهندسين النوويين لا يشعرون بإغراء الهجرة.

٤٤- وفيما يتعلق بالدعاية للعهد، من الصحيح أن لدى السكان معرفة قليلة نسبياً للصكوك الدولية، وهو السبب الذي جعل الرئيس يصدر مرسوماً ينطوي على تدابير تهدف إلى تعليم الجمهور مبادئ قانونية. وأبدى أحد أعضاء اللجنة قلقه بشأن إمكانية أن يذهب مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أماكن الاحتجاز، وأشار إلى حالات منعوها فيها من ذلك. وأعلن السيد كوفاليف أنه، بصفته وزيراً للعدل، يرد دائماً شخصياً على طلبات اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي ترد إلى مكتبه. وإذا كان مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر يلاقون صعوبات للذهاب إلى مكان احتجاج أو آخر، فإن ذلك يرجع إلى مشاكل لوجستية، وصعوبات تنسيقية وليس بسبب عراقيل أسبابها اعتبارات سياسية.

٤٥- السيدة زافادسكايا (الاتحاد الروسي): أعلنت، فيما يتعلق بحرية الصحافة، أن القانون المدني الجديد ينص على ضمانات تحمي سمعة المواطنين وشرعهم، وأنه يجوز أن يكون أي فعل يمكن وصفه بقذف في موضعاً لدعوى قضائية. وتقرر المحاكم التعويض المادي ولكن أيضاً الضرر المعنوي. ويوجد في موسكو مكتب محامين متخصصين في قضايا القذف يتناول قضايا عديدة. وأصدر رئيس الاتحاد مرسوماً لوضع التلفزيون والهيئات الإعلامية الأخرى تحت رقابة القانون ولتعزيز حماية المواطنين على هذا النحو.

٤٦- ثم ردت السيدة زافادسكايا على الأسئلة المتعلقة بالقانون المتصل بالمستنكفين ضميرياً من الخدمة العسكرية، فأوضحت أن مشروع القانون المعقد هذا، الذي يجري إعداده منذ ١٩٩٣ أقره البرلمان أخيراً في القراءة الأولى في ١٩٩٤ فقط وينبغي إقراره في القراءة الثانية والقراءة الثالثة قبل أن يؤتي بآثاره. وفيما يتعلق بمدة الخدمة المدنية بدلاً من الخدمة العسكرية، فهي بلا تغيير في حين أنه كان من المعتزم اطلالتها.

٤٧- السيد كوفاليف (الاتحاد الروسي): رد على سؤال طرحه السيد الشافعي فيما يتعلق بقيام الرئيس بالنظر في الشكاوى الصادرة عن المواطنين. ففي ١٩٩٤، عرض على الإدارة التي تهتم بالشكاوى المكتوبة ٠٠٠ ٤٠ شكاوى صادرة عن المواطنين وبعد أن تفحص الإدارة البلاغات منفردة، تحيلها إلى الدائرة المعنية؛ وعند

الحاجة، تعرض الشكاوى على اخصائيين. وإذا لاحظت الإدارة أن إحدى الشكاوى تكشف عن انتهاك للقانون نتيجة لأفعال ارتكبها بعض الدوائر أو موظفيها، فإن ذلك يستلزم إجراء تحقيق، وتسلم الشكاوى إلى فريق موضوع تحت إشراف رئيس الاتحاد يكلف باتهام الموظف الذي تقع عليه المسؤولية.

٤٨- وفيما يتعلق بأحداث الشيشان، اتخذت تدابير لإثبات مسؤولية مرتكبي الانتهاكات اثباتاً تاماً. ولم يكن الأمر يتعلق فقط بالمجرمين الذين قد يكون إجرامهم اشتد بعد بداية العملية الاتحادية التي بدأت لجعل القانون الدستوري يحترم في الشيشان ولكنه كان يتعلق أيضاً بالمسؤولين الاتحاديين أنفسهم الذين قد يكونوا قد ارتكبوا انتهاكات. وعيّن رئيس الاتحاد لجنة تحقيق تتألف من ممثلين للرئيس، وللبرلمان ولمختلف الوزارات، نظرت في كل العناصر ولاحظت أن موظفين حكوميين شاركوا في المسؤولية عن هذه الأحداث. وستقدم هذه اللجنة قريباً إلى الرئيس تقريراً خاصاً ستعرض فيه استنتاجاتها عن جميع جوانب أحداث الشيشان وعن مسؤولية الأشخاص موضع الاتهام.

٤٩- ثم رد السيد كوفاليف على ملاحظة أباها السيد بان الذي أشار إلى إمكانية إحالة شخص بسرعة بالغة إلى القضاء، فذكر على سبيل المثال بعض قواعد القانون الانكليزي - الساكسوني. وسوف يمكن بلا شك أخذ هذه الملاحظة في الاعتبار في مرحلة وضع مشاريع القوانين ذات الصلة ولكن للعديد من نواب وأعضاء البرلمان رأي مخالف تماماً.

٥٠- السيدة زافادسكايا (الاتحاد الروسي): ردّت على سؤال يتعلق بالتنصت الهاتفي، فذكرت بأنه بمقتضى المادة ٢٣ من الدستور، لا تقبل ضرورة احترام سرية المراسلات والاتصالات السلكية واللاسلكية أي استثناء، ما لم يكن ذلك بموجب قرار قضائي. وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، كان هذا الحق، على العكس، موضعاً لانتهاكات عديدة بناء على تعليمات رسمية. وفي الوقت الحاضر، تزود الاتحاد الروسي بقاعدة دستورية تكفل حقوق المواطنين بفضل آلية انشائها القانون.

٥١- السيد كوفاليف (الاتحاد الروسي): ردّت على أسئلة السيدة ايفات بشأن الأحوال السائدة في السجون. وأوضح أن القواعد المتعلقة بمعاملة المساجين لا تعتبر معلومات سرية، على عكس الممارسة التي كانت متبعة في نظام الحكم السابق. ويجب، من ناحية أخرى، أن تقوم مختلف عناصر الاتحاد بنشر جميع النصوص المتعلقة بهذه المسألة، مما يعني أن مجموع السكان سوف يستطيع أن يحيط علماً بها.

٥٢- ولا تتبع مراقبة احترام القواعد الجديدة المتعلقة بالمؤسسات العقابية وزارة الداخلية، ولكنها تتبع مباشرة مكتب رئيس الاتحاد الروسي. وإذا لوحظ انتهاك، يمكن عرضه على قضاء الاتحاد. وفيما يتعلق بتقرير السيد رودلي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الاتحاد الروسي (E/CN.4/1995/34/Add.1)، هناك ما يدعو إلى توضيح أن مشكلة أعمال العنف والتدابير الواجب اتخاذها بشأن هذا الموضوع تُدرس في الإطار الأعم لتنفيذ القوانين في مجموعه.

٥٣- ورداً على السيد برونني سيللي، الذي سأل عما إذا كان القانون يعاقب على التعذيب الذي يمارس على المساجين، أعلن الوفد الروسي أن كلمة "تعذيب" لا تستعمل في قانون العقوبات، ولكن يعاقب فيه على حالات محددة وواضحة من سوء المعاملة البدنية أو النفسية الذي يُنزل بالمساجين. وفيما يتعلق بمسألة معرفة ما إذا يمكن أن تستخدم شهادات أو اعترافات حصل عليها تحت التعذيب كعناصر اثبات في دعوى جنائية، فإن ذلك يتنافى تماماً مع القانون.

٥٤- وسأل السيد كلاين عن سبب عدم تطبيق القانون الذي يلغي نظام تصاريح الإقامة أو جوازات الداخلية في موسكو وسان بيترزبورغ، ويجب توضيح أن القانون المذكور أثار مقاومة عنيفة في مختلف الجمهوريات، ولا سيما بسبب ارتفاع نسبة الاجرام، وأن تطبيقه بالتالي ليس فورياً ولكن يتم تدريجياً. وأكد الوفد الروسي، علاوة على ذلك، أنه لم يُقدم طعن أمام المحكمة الدستورية ضد الترتيبات النافذة في موسكو وسان بيترزبورغ.

٥٥- السيدة زافادسكايا (الاتحاد الروسي): أعلنت رداً على سؤال طرحه السيد كلاين أن القانون النافذ المتعلق بحق أي شخص في مغادرة بلده ينص فعلاً على استثناء في حالة من لم يؤديوا التزاماتهم العسكرية؛ ولكي يحصل هؤلاء الأشخاص على جواز سفر، يجب عليهم الحصول على تصريح قائد هم. وقد تم فعلاً، في قراءة أولى، اقرار مشروع قانون لا ينطوي على هذا القيد.

٥٦- ولا تفرض على المنظمات الدينية قيود إلا واجب أن تكون مسجلة. ولا يجوز أن تتسجل المنظمات التي لها طابع يسبب ضرراً معنوياً للمجتمع عامة أو لأعضائها، والمنظمات الدينية التي ليست مسجلة من قبل في بلدها الأصلي. وأما المشكلة التي توجد لها أملك المنظمات الدينية فإن لها أهمية كبيرة وقد بحثها البرلمان. والمقصود من جهة أخرى هو ليس ردّ الأبنية الدينية ولكن أيضاً إقامة أبنية جديدة.

٥٧- السيد كوفاليف (الاتحاد الروسي): ردّ على السيد برادو فاييخو الذي سأل عما إذا كان الأشخاص الذين شاركوا في القمع المنظم في ظل نظام الحكم القديم سيحاكمون. وقال إنه احتمال ليس مستبعداً، ولكن يجب من أجل ذلك أن تتوفر عناصر ملموسة، وأجراء تحقيقات صعبة والتصرف مع احترام القيود المنصوص عليها في القانون ولا سيما فيما يتعلق بالمهل. وأشار إلى أن مديري السجون كانوا قد شاركوا، في حالات كثيرة، في القمع فيما مضى. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، يعتقد الوفد الروسي أنه يجب ابداء حذر شديد وأن كل حالة يجب أن تدرس منفردة.

٥٨- السيد برونني سيللي ذكّر بالسؤال الذي طرحه عن التعذيب لأن ردّ الوفد الروسي لا يبدو له متفقاً تماماً مع النقاط الخمس التي تناولها. أولاً، هل يعتبر التعذيب جريمة في قانون العقوبات في الاتحاد الروسي؟ ثانياً، إذا كانت الحال كذلك، ما هي العقوبات المنطبقة على مرتكبي هذه الأفعال؟ ثالثاً، هل توجد احصاءات عن عدد الشكاوى المقدمة بسبب التعذيب؟ رابعاً، ما هو الاجراء الواجب اتباعه للشكاوى الصادرة عن المساجين؟ خامساً، هل للاعترافات التي يحصل عليها بالتعذيب قيمة قانونية؟

٥٩- السيد كوفاليف (الاتحاد الروسي): أوضح ردّه مشيراً إلى أن التشريعات العقابية الروسية ليس بها كلمة "تعذيب" ولكن يذكر فيها بالأحرى أعمال العنف أو الضرب أو سوء المعاملة. والاجراء الواجب اتباعه للشكاوى هو في الواقع اجراء عام يجوز وفقاً له لكل سجين أن يوجه شكوى إلى المدعي دون أن تستطيع إدارة المؤسسة العقابية منعه من ذلك. والمدعي ملزم من ناحيته بالنظر في الشكوى ويتعين عليه اتخاذ التدابير المقررة في مثل هذه الحالة. ويلزم قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد الروسي، في مواد ١٠٨ من ١١٣، المدعي ببدء رفع دعوى في كل حالة شكوى بسبب التعذيب. وأخيراً، ليس للاعترافات التي يحصل عليها بالتعذيب أي قيمة قانونية: وتوجد هذه القاعدة فعلاً في التشريعات الروسية.

٦٠- وأعلن السيد كوفاليف أن الوفد الروسي يعتقد بأنه ردّ على جميع الأسئلة التي طرحت عليه وبأنه اجتهد في الردّ عليها بطريقة موضوعية دون إخفاء أي شيء. وتبدو له جوانب كثيرة للحوار الذي دار بين اللجنة والوفد هامة جداً، وبخاصة المشاكل المتصلة بالشيشان. وبالنسبة للوفد، يجب أن تحترم تماماً حقوق الإنسان في اراضي جمهورية الشيشان؛ ومن جهة أخرى، للجنة الرقابة المؤقتة وأيضاً لهيئات أخرى للاتحاد نفس الرأي، وهو أن كل من انتهكوا حقوق الإنسان يجب أن يُسألوا عن ذلك، مع كل العواقب التي ينطوي عليها ذلك، سواء تعلق الأمر بموظفين حكوميين للاتحاد الروسي أو بعناصر مجموعات مسلحة غير شرعية.

٦١- وسينظر في جميع التوصيات التي قدمها أعضاء اللجنة بعناية كبيرة؛ وسوف تُجمع وتُصنف حسب الفئة، ثم ترسل إلى مختلف الدوائر أو الهيئات المعنية. وسوف يكون بلا شك من التهور تأكيد أن جميع التوصيات سيعقبها أثر عملي، ولكنها ستؤخذ في الاعتبار كما ينبغي.

٦٢- الرئيس: دعا أعضاء اللجنة إلى ابداء ملاحظاتهم الفردية على الحوار الذي جرى توافاً بين وفد الاتحاد الروسي واللجنة.

٦٣- السيد كريتزمير: شكر الوفد الروسي على الجهود الحقيقية التي بذلها للرد على أسئلة أعضاء اللجنة الذين يقدرّون تماماً ضخامة المشاكل التي توجد هذه الفترة الانتقالية للدولة الطرف.

٦٤- وقال إنه يرى أن الوفد ركّز أكثر مما ينبغي على التشريعات والتعديلات المدخلة عليها في حين أن اللجنة تهتم بدرجة أكبر بما يُفعل من الناحية العملية، أي بالطريقة التي يطبق بها القانون. وسوف يكون من المستحب أن يتضمن التقرير الدوري القادم مزيداً من المعلومات عما يُفعل في الواقع.

٦٥- ثانياً، أحاط السيد كريتزمير بارتياح بالإعلان الذي يفيد بأن تحقيقات متعمقة تُجرى في الأفعال المرتكبة في الشيشان ويحال المسؤولون عنها إلى القضاء. وتوقع اللجنة أن يجري تحقيق جدي في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحقوق المنصوص عليها في مواد العهد ٦ و٧ و٩ و١٠، لكي يقاضى المسؤولون عنها، مهما كان رتبته في التسلسل الرتبي ولكي تدفع تعويضات إلى الضحايا.

٦٦- ثالثاً، لا يمكن أن تحتل أكثر من ذلك الأحوال التي تسود في سجون الاتحاد الروسي. وما دام العهد يعلو على القانون الداخلي في الاتحاد الروسي، فإن نصوص المادة ١٠ هي التي يجب أن تستخدم كمعايير، وإذا كان لا يمكن الالتزام بهذه المعايير، يجب أن يخرج المساجين من السجن. ولا يجوز أن تبرر الأحوال الاقتصادية ممارسات مثل رفض السماح بزيارات الأسر أو تمرينات بدنية محدودة بمدة ١٠ دقائق شهرياً.

٦٧- رابعاً، لم يقدم الوفد رداً مقبولاً على مسألة معاملة المجندين في الجيش من الشباب. ويصعب فهم ألا تستطيع منظمة تقوم على أساس الانضباط وتسلسل الرتب حل مثل هذه المشاكل. ويجب وجود ارادة صلبة لدى القادة السياسيين لوضع حدٍّ للممارسات الحالية، وأول من يجب معاقبتهم يجب أن يكونوا رؤساء الأركان. وختاماً، ذكر السيد كريتزمر بأن ملاحظات اللجنة يملها الحرص على تحسين حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي بأكمله.

٦٨- السيدة مدينا كيروغا: ركزت من ناحيتها على وضع المرأة الذي لا تحسد عليه في الاتحاد الروسي. وهي تأسف لأن المسألة عولجت بايجاز شديد في التقرير. ومن الواضح أن النساء، في السياق الحالي للبطالة الهيكلية، هنّ أول من يفقد عمله إذا حصرتهنّ التشريعات في دور ربّات البيوت ومربيات الأطفال. وفي حين أن الدعارة توجد مشكلة خطيرة في البلد، فإن الشيء الوحيد الذي يعرف من قراءة التقرير (الفقرة ١١٣، CCPR/C/84/Add.2) هو أنه "يجوز أن تعتبر العاهرات مسؤولات إدارياً بمقتضى قانون الجنيح الإدارية". وفضلاً عن ذلك، من المعروف أن الاغتصاب وأعمال العنف الأسرية ليست بنادرة أبداً. وقد ردّت السيدة زافادسكايا ذلك من جهة أخرى. ويقرأ في الفقرة ٤٦ من التقرير أن "الأسرة، والنساء والأطفال يعانون من تأخر تطوير النظام القانوني الذي ينظم العلاقات الأسرية" وفي الفقرة ٤٧ "انه تجري حالياً دراسة لوضع تشريعات عن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وعن المساواة في التوظيف" وكيف لا يلاحظ التضارب الذي يظهر بالنسبة للأهمية التي تولى مثلاً لمشاكل عناصر القوات المسلحة التي تقلق وتشغل السلطات كثيراً؟ وتود السيدة مدينا كيروغا أن يبذل جهد جاد في الاتحاد الروسي لتغيير القوالب الثقافية الجامدة المتعلقة بدور الرجل والمرأة ولتعديل التشريعات حتى تتمكن النساء من ممارسة حقوقهن فعلاً.

٦٩- وتُفزع السيدة مدينا كيروغا، شأنها شأن أعضاء اللجنة الآخرين، أعمال التخريب التي لحقت بالمناطق المدنية في الشيشان، وبخاصة أنه أعلن، "لتبرير" ذلك أن الحكومة الشيشانية انتهكت حقوق الإنسان. وفي المقابل، عزّاهما ما قاله تواد السيد كوفاليف، وهي تتمنى أن يواصل الاتحاد الروسي مسيرته نحو الديمقراطية. وانها، حتى من أجل ذلك بالتحديد، تدعو السلطات بقوة إلى إجراء تحقيقات متعمقة في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الشيشان وإلى إحالة الأشخاص الذين يشتبه في أنهم مرتكبوها إلى القضاء.

٧٠- السيدة شانيه: أكدت أولاً على الجوانب الايجابية للتبادل الذي جرى بين الوفد الروسي واللجنة، وأشارت في هذا الشأن بوجه خاص إلى مشاريع القوانين التي يجري وضعها، ولا سيما مشروع قانون مكافحة الفاشية والكرهية العنصرية، ومشروع قانون إنشاء نظام بديل للخدمة العسكرية، وإصلاح قانون العقوبات

وقانون الاجراءات الجنائية. ويسعدنا أن تعلم أن الحبس على ذمة التحقيق سينظم حتى في فترات الطوارئ مراعاة لمادة العهد ٩ وأنه سوف تقرر عقوبات بديلة للسجن. غير أن الأمر لا يزال يتعلق بمشاريع، وينبغي الاعتراف بأن الفرق لا يزال هاماً بين القانون والواقع.

٧١- ولا تزال هناك أسئلة كثيرة عن الأساس القانوني للتدخل الروسي في الشيشان. وتتصل جميع الردود المقدمة بتطبيق الدستور في جمهورية لم توافق، مهما كانت الأسباب، على هذا الدستور بالاستفتاء. وبالمثل، أدى موقف الاتحاد الروسي بشأن عدم تنفيذ البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف إلى تفسيرات قليلة الترابط. ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بقصف الأبنية المدنية بالقنابل، من الصعب قبول رواية أن المستشفيات والمدارس قصفت لأنه كان يوجد بداخلها اراحيون.

٧٢- وتعلق أيضاً أوجه قلق السيدة شانيه بالمادة ٤ من العهد (لا يجب أن تفلت أية حالة للطوارئ من هذه المادة)، وبالمادة ٧ التي ينبغي أن يذكر بشأنها بأن في حالة روسيا لا تزال المشكلة الرئيسية للوفلات من العقاب، حسب رأي السيد رودلي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وبالمادة ٩ وبمسألة أن المدعي يحوز سلطات يجب أن تؤول إلى القاضي، وبالمادة ١٠ وبالأحوال في السجون، وأخيراً بالمادة ١٢ وبالتشريعات المتعلقة بأسرار الدولة والتي يبدو أنها تفسح مجالاً واسعاً أكثر مما ينبغي للتعسف. وتودّ السيدة شانيه أن يأخذ الاتحاد الروسي في الاعتبار ملاحظات اللجنة، وأعربت عن أملها أن يعرض التقرير الدوري الخامس تشريعات مجددة وأيضاً ممارسات مطابقة لهذه التشريعات المجددة.

٧٣- السيد الشافعي: أعلن أن تبادل وجهات النظر الذي جرى تواً بين الوفد الروسي واللجنة جاء ليؤكد أيضاً الصعوبات التي يلاقيها الاتحاد الروسي، أثناء هذه الفترة الانتقالية، في تعديل تشريعاته وجعلها متفقة مع العهد، وأيضاً في الضمان الفعلي لحماية الحقوق المنصوص عليها في العهد. وأعرب عن أوجه قلق كثيرة، أخطرها يتعلق بالأحوال السائدة في السجون، والمضايقات المهينة التي تفرض على المجندين في الجيش، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وأخيراً التمييز العرقي والجنسي الذي يمارس رسمياً تقريباً.

٧٤- ومن الناحية الايجابية، يجب الإشارة إلى أن انتخابات حرة ونزيهة جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وسمحت بإقرار دستور جديد ترد فيه في المكان المناسب معايير حماية حقوق الإنسان. ووضع البرلمان قانون لإنشاء وظيفة أمين مظالم لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، نشرت لجنة حقوق الإنسان التي أنشأها رئيس الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تقريرها الأول الشديد الانتقاد عن الممارسة التي تتبعها الحكومة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية.

٧٥- وللأسف، خلال الفترة نفسها، اتخذ رئيس الاتحاد تدابير عديدة تعوق الحريات المدنية، وذلك بإسم مكافحة الاجرام. وسمح باجراء عمليات تفتيش تعسفية وتدابير حبس مدته ٣٠ يوماً دون توجيه تهمة. وأشرف إشرافاً مباشراً على وسائل الاعلام وعلى وكالتين صحفيتين. وفي ١٩٩٢ و١٩٩٣، هاجمت عناصر من القوات

المسلحة الروسية مدنيين وارتكبت انتهاكات للحق الحربي؛ ولكن لم يتم التعرف عليها بعد ولا معاقبتها. ويأمل السيد الشافعي أن تنقل الملاحظات والتوصيات العديدة التي أدلى وقدمها أعضاء اللجنة إلى سلطات الاتحاد الروسي.

٧٦- السيد بور غنثال: قال إنه سعيد لملاحظة أن الحكومة الروسية اعترفت بواجبها السهر على أن يحترم الطرفان حقوق الإنسان في الشيشان وبأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر يجب أن تصل في هذه الأراضي إلى جميع مناطق الصراع، سواء اعتبر أو لم يعتبر هذا الصراع داخلياً. ومن الواضح أن الاتحاد الروسي ورث مشاكل خطيرة عديدة لا يمكن تسويتها على الفور، وما من شك في أن السلطات الروسية تبذل كل جهودها لحلها، وهو أمر تستحق فيه تأييد المجتمع الدولي وتشجيعه. ولا شك أنه لا يزال هناك كثير يجب عمله، وأشار السيد بور غنثال في هذا الشأن بوجه خاص إلى الحالة في المؤسسات العقابية وإلى سوء سلوك قوات الشرطة، ولكن يؤمل أن يواصل التقدم على طريق تعزيز الديمقراطية وإرساء أسبقية القانون في الاتحاد الروسي.

٧٧- السيد كلاين: قال إنه يدرك المهمة الضخمة التي ما يزال الاتحاد الروسي يواجهها لكي يجعل حقوق الإنسان تحترم تماماً في البلد، ولكي يعاقب المسؤولون عن الانتهاكات ولكي تحصل الضحايا، إن أمكن، على تعويضات. ولا تزال هناك صعوبات ضخمة، ولا سيما في الميدان الاقتصادي، ولكنها لا يجب بأي شكل أن تستخدم حجة لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان. والمشكلة الرئيسية القائمة ناتجة فيما يبدو عن أن أعلى السلطات لا تعترف، رغم التقدم الذي سبق إحرازه، بقيمة الفرد. وفيما يتعلق بمسألة الشيشان بوجه خاص، لم تتلق اللجنة كثيراً من الردود المرضية، لأن التفسيرات المقدمة لا تتفق عموماً مع المعلومات الصادرة عن مصادر غير حكومية. ويؤمل أن تبذل حكومة الدولة الطرف مستقبلاً مزيداً من الجهود لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها مراعية في ذلك لا نصوص العهد وحدها، ولكن أيضاً التوصيات المقدمة من اللجنة.

٧٨- السيد برادو فاييخو: قال إنه مغتبط لروح التعاون التي أبدتها الوفد الروسي وللردود الواضحة التي قدمها على أسئلة أعضاء اللجنة. وهو لا يزال قلقاً مع ذلك بسبب الحالة في الشيشان ولاستعمال القوة والعنف بشكل مفرط في الأراضي، وهو سلوك الجيش الروسي الذي أدى بالطبع إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد السكان.

٧٩- وما من شك في أن تقدماً كبيراً تحقق في إصلاح نصوص القانون، ولكن يبدو في الواقع أن الحالة لم تتغير للأسف، وأن التعذيب وسوء المعاملة لا يزالان أمراً شائعاً في مراكز الاعتقال وأن التدابير التعسفية لإلقاء القبض على الأشخاص واعتقالهم لا يزال عددها كما في الماضي. ولذلك من المهم، لإحداث تحسن للحالة عملياً، أن تستمر المناقشات من بين جملة أمور، في المؤسسات التعليمية والجامعات، فيما يتعلق بالمبادئ المنصوص عليها في العهد، بحيث يُشجّع إلى أقصى حد على إنشاء آليات من شأنها أن تعزز حماية حقوق الإنسان.

٨٠- السيد آندو: شكر الوفد الروسي لاجتهاده في الرد على جميع الأسئلة التي طرحها عليه أعضاء اللجنة. وقال إنه يشارك في جميع الاقتراحات المحددة والموجهة إلى حكومة الدولة الطرف والتي سترد كما ينبغي في الملاحظات الختامية التي ستعتمدها اللجنة. وينبغي، في حالة الاتحاد الروسي، إيلاء الاعتبار بصفة خاصة جداً لمساحات البلد الشاسعة وأيضاً لتعدد أنواع السكان الذين يتألف منهم، كما ينبغي التذكير بأن أي استعجال، في الانتقال من نظام إلى آخر، في مثل هذا السياق، يحتمل أن يتسبب، كما أثبتته التاريخ، في الدكتاتورية والقضاء على القيم الديمقراطية. وبالتالي يؤمل أن يجتاز الاتحاد الروسي فترة الانتقال التي دخلها دون التسرع الذي يحتمل أن ينال من كرامة الأشخاص وحقوقهم الأساسية. وقال السيد آندو إنه يغتبط في هذا الشأن لأن مستوى التعليم مرتفع عموماً بين السكان الروس، وهو أمر يبشر بخير بالنسبة لحقوق الإنسان في البلد، وهو يأمل أن يذكر أيضاً في التقرير الدوري الخامس للاتحاد الروسي التقدم المحرز في هذا المجال.

٨١- السيد بان: ذكّر بأن تغيرات عميقة طرأت في الاتحاد الروسي خلال السنوات الأخيرة، وهو أمر أدى إلى إقامة إطار سياسي ودستوري وقانوني أكثر مؤاتاة لاحترام حقوق الإنسان ولأسبقية القانون. وعلاوة على ذلك، تستمر العملية التطورية لإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات، وهو جانب إيجابي سوف يشار إليه في ملاحظات اللجنة الختامية. غير أن قائمة الجوانب السلبية طويلة نسبياً أيضاً. وهكذا يبدو أن نصوص القوانين الديمقراطية الجديدة المعتمدة لم تطبق بعد في الواقع. فمثلاً، لا يزال هناك كثير يجب عمله لكي يصبح النظام القضائي الروسي مطابقاً تماماً لنص مادتي العهد ٩ و ١٤. ومن الواضح فضلاً عن ذلك أنه يجب على الاتحاد الروسي أن يسلك سلوكاً مختلفاً أمام الصراعات الناتجة عن طابع البلد المتعدد الجنسيات والمتعدد الثقافات. وبالفعل حتى في حالة وقوع عصيان غير قانوني أو لا دستوري، لا يجوز لأي دولة طرف في العهد أن تسمح لنفسها باستخدام أساليب منافية بوضوح لنصوص العهد. يؤمل أن تغلب من الآن فصاعداً الجوانب الإيجابية في الاتحاد الروسي وأن الحوار الذي جرى مع اللجنة كان مفيداً في هذا الشأن.

٨٢- السيد فرانسيس: استرعى الانتباه بوجه خاص إلى أن من بين المشاكل التي يجب أن يواجهها الاتحاد الروسي، مشكلة اكتظاظ السجون وهي حالة يبدو له أنه لا يمكن قبولها. وهو يرى أنه يجب اتخاذ تدابير جذرية، نظراً لأن الاكتظاظ يرجع جزئياً إلى العدد الكبير من الأشخاص الذين سجنوا في عهد النظام الشيوعي القديم ولم يحاكم بعد البعض منهم وهكذا يمكن أن تفكر السلطات في تدابير للعفو الشامل والعفو والافراج المشروط. ويمكنها أيضاً أن تفكر في رفع سنّ المسؤولية الجنائية التي هي الآن ١٤ سنة، وأن تتيح لصغار الجانحين إمكانية إعادة اندماج اجتماعي في وسط غير السجن.

٨٣- ويأمل السيد فرانسيس أن يكون التقرير الدوري القادم للاتحاد الروسي مرضياً من جميع النواحي وأن ينقل الوفد في غضون ذلك إلى السلطات الروسية جميع المقترحات المقدمة من أعضاء اللجنة.

٨٤- السيد برونو سيللي: قال إنه مغتبط للتقدم المحرز في الاتحاد الروسي خلال الفترة الصعبة للانتقال من نظام الحكم الشيوعي إلى الديمقراطية. وهو يلاحظ أن القوانين والمؤسسات تعدلت كثيراً ولكنه أكد على أن من المهم أيضاً أن تطبق القواعد، مما يفترض فيه بوجه خاص وجود إرادة سياسية من جانب السلطة وأعضاء الحكومة. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن بأي حال أن يعتبر ماضي روسيا الاستبدادي غدراً لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب حالياً، ولا سيما في الشيشان، ولا يمكن أن تفسر الصعوبات الاقتصادية وحدها زيادة الاجرام. ومع ذلك، فإن السيد برونو سيللي يشكر كثيراً الوفد الروسي على جميع الردود التي قدمها على الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة.

٨٥- السيد باغواتي: شكر الوفد الروسي على عرضه الحالة في الاتحاد الروسي بطريقة صريحة ومباشرة. وبعد أن استمع إلى الايضاحات المقدمة، قال إنه يوصي أولاً بتعزيز المبادئ الأساسية التي تكفل استقلال السلطة القضائية وعدم ترك تعيين أو وقف أو عزل القضاة لسلطة شخص واحد مهما بلغت رتبته. وثانياً، يجب على الحكومة أن تصلح الحالة المؤسفة للمؤسسات العقابية التي يتعرض فيها المساجين فيما يبدو لكل أنواع المعاملة العنيفة وسوء المعاملة من جانب العاملين. وعلاوة على ذلك، يبدو أن العديد من المساجين محرومون من الحق في استشارة محام أو في الاستفادة من المساعدة القضائية، وهو أمر لا يمكن قبوله أيضاً. وأخيراً، فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، قال السيد باغواتي إنه مغتبط لأنه رغم أن عدد الأحكام بالإعدام تبلغ حوالي ١٥٠ حكماً سنوياً، فإن حالات التنفيذ نادرة جداً. ومع ذلك فإنه قلق بشأن العدد الكبير من الأشخاص الذين يُبقون في عنبر المحكوم عليهم بالإعدام طوال سنوات، وبالفعل كان عدد هؤلاء الأشخاص، حسب تقرير صادر عن مجلس أوروبا، أكثر من ٥٠٠ في آب/أغسطس ١٩٩٣. وفي هذا الشأن، يجب بوجه خاص أن تتخذ القرارات المتعلقة بتخفيف العقوبة على الأقصى خلال الشهور الثلاثة التي تعقب صدور الحكم.

٨٦- ولاحظ السيد باغواتي أن الاتحاد الروسي حقق، رغم مختلف أوجه القلق المعرب عنها، تقدماً كبيراً على طريق الديمقراطية واحترام أسبقية القانون، وهو يشجع الشعب الروسي على مواصلة جهوده.

٨٧- السيدة ايفات: أوضحت قبل كل شيء أن الادعاءات المتعلقة بالاغتصاب قدمت أثناء حلقة دراسية عقدت في أيار/مايو ١٩٩٥ في سان بيترزبورغ أبلغ إليها استنتاجاتها فريق يدعى "Citizens Control". ثم فيما يتعلق بتنفيذ مادة العهد ٢٧، ذكرت بأنه يجب أن تحمي حقوق جميع الأقليات اللغوية أو الثقافية أو الدينية وليس فقط حقوق الأقليات الوطنية. وفيما يتعلق بأحوال الحبس قبل المحاكمة، فإنها تعتبر أن الأمر يتعلق هنا بانتهاكات مستمرة للحقوق المذكورة في العهد وأنه إذا كان الافراج هو الحل الوحيد، فإن هذا الحل هو الذي يجب أن يحدث. وفيما يتعلق بمشاكل النساء، التي أظهرها بوضوح الانتقال إلى الديمقراطية، قد يكون من الضروري إنشاء وزارة لوضع المرأة تكون مكلفة بتنسيق جميع التعديلات التي سوف يجب ادخالها على القوانين

وفي الواقع.

٨٨- غير أن التدابير التي تمس الحاجة إلى اتخاذها تتمثل في التحقيق في مصير جميع الأشخاص من ضحايا الصراع في الشيشان، وفي إعلان تقارير التحقيق ووقف الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في هذا الإقليم. ويبدو أن الفرد في الاتحاد الروسي لا يشغل كثيراً من المكان في الطبقات صاحبة السلطة، وأن من الضروري حدوث تغييرات عميقة في المواقف، بدءاً بأعلى مستوى للحكومة. ويؤمل أن يسهم الحوار الذي دار مع اللجنة في إنشاء ثقافة لحقوق الإنسان في البلد، وأن نتائج هذا الحوار ستنتشر على نطاق واسع بين السكان.

٨٩- السيد بوكار: أعلن أنه لا شك في أن تقدماً كبيراً تحقق خلال السنوات الأخيرة في الدولة الطرف على طريق الديمقراطية، وبوجه خاص في مجال التشريع. وهو مغتبط للإعلان الذي أدلى به الوفد والذي يفيد بأن اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في أحداث الشيشان تنشر قريباً نتائج تحقيقاتها، مما سيسهم دون أي شك في إزالة إحدى أهم العقبات أمام إعادة إقرار أسبقية القانون في الشيشان، وهي انعدام ثقة السكان تماماً في السلطات المكلفة بإعادة تعمير الجمهورية. وفي هذا الشأن، قد يكون من المفيد أن يدخل في اللجنة الخاصة وجود دولي، ويحتمل أن يكون ذلك بواسطة مركز حقوق الإنسان، دون أن يعني ذلك أي تدخل في شؤون البلد الداخلية. وبالفعل، من واجب السلطات الروسية وحدها، وليس من واجب المجتمع الدولي، التحقيق في الانتهاكات المرتكبة، ومعالجة المذنبين وتعويض الضحايا، ولكن يبدو أن بلداً مثل الاتحاد الروسي قد يستطيع الانتفاع على نحو مفيد من المساعدة الدولية التي يمكن أن تقدم إليه فتعزز بذلك مؤسساته الديمقراطية.

٩٠- وأضاف السيد بوكار أنه لا يشك في أن الاهتمامات التي أبدتها اللجنة سوف تؤخذ في الاعتبار كما ينبغي وأن التقرير الدوري المقبل للاتحاد الروسي سوف يذكر فيه تقدم جديد محرز في إقامة نظام حكم ديمقراطي تماماً.

٩١- الرئيس: قال إنه مغتبط للتغيرات التي حدثت في الاتحاد الروسي على طريق الديمقراطية وإقامة اقتصاد سوقي حر. وهو قلق مع ذلك بسبب القيود المباشرة وغير المباشرة على ممارسة حقوق الفرد، وهي قيود صاحبت، في كثير من الحالات بالتحديد، إقامة هذا النظام للاقتصاد السوقي. وهو يذكّر في هذا الشأن بأن الحقوق الاقتصادية والحقوق المدنية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ويجب احترامها إجمالاً. وفيما يتعلق بالمادة ١٦ من القانون المتعلق بمركز أفراد القوات المسلحة، فإنه يودّ أن يعدّل لكي يعني أن الجيش غير مكلف بحماية حياة وصحة القوات المسلحة فحسب، ولكن أيضاً حياة وصحة جميع المدنيين.

٩٢- السيد كوفاليف (الاتحاد الروسي): قال إنه مغتبط للطريقة الممتازة التي نظر بها في التقرير الدوري الرابع للاتحاد الروسي وللمناقشة المتعمقة التي جرت مع خبراء رفيعي المستوى، مما مكّن الوفد الروسي من بحث المشاكل القائمة من زاوية موضوعية بالاستناد إلى آراء مستنيرة. ولقد ظهرت دون أي شك اختلافات في الرأي ولكن يجب بالضرورة أن تظهر الحقيقة. وحتى إذا اختلفت وجهات النظر بعض الشيء، فإن الجميع مقتنعون مع

ذلك بضرورة دولة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٩٣- وقد أحاط الوفد الروسي علماً جيداً بجميع الملاحظات التي أبدتها أعضاء اللجنة وبعضها له أساس من الصحة بلا جدال ويتبناه الوفد، والبعض الآخر يستلزم تفكيراً عميقاً، دون استنتاجات سريعة. وسوف تبلغ جميع الملاحظات والتوصيات مع ذلك كما ينبغي إلى أعلى سلطات الدولة التي ستقوم بتحليلها بكل العناية الواجبة .

٩٤- الرئيس: أعلن أن اللجنة أتمت النظر في التقرير الدوري الرابع للاتحاد الروسي. وشكر الوفد على تعاونه في حوار مثمر للغاية. وأعلن أن التقرير الدوري الخامس للاتحاد الروسي متوقع في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٩٥- انسحب وفد الاتحاد الروسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠